إمارة قطر قبيل الحرب العالمية الأولى (*)

دكتور رأفت غنيمي الشيخ

كلية التربية - جامعة عين شمس

مقدمة :

تحتفل قطر كل عام بعيد استقلالها فى الاول من سبتمبر منذ عام ١٩٧١ ، عندما وجه الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر الحالى — وكان وقتها وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء — خطابا الى شعب قطر أعلن فيه استقلال قطر منهيا بذلك علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا وملغيا معاهدة سنة ١٩١٦ م ، ومبشرا بقيام دولة قطر ذات السيادة التامة والسلطان الكامل على كل مقدراتها فى الداخل والخارج على السواء .

وقبل هذا الاعلان كانت هناك أحداث أوصلت قطر الى الاستقلال، من هذه الاحداث بدء ظهور قطر كامارة ذات كيان سياسى يحكمها أمراء من آل ثانى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكانت هناك ارتباطات سياسية واقتصادية بين حكام قطر وكل من حكام نجد آل سعود وحكام البحرين آل خليفة بحكم ارتباط قطر بريا بالأرض السعودية وبحريا بمواجهة جزر البحرين ، الى جانب ترحيب القطرين — وفى مقدمتهم آل ثانى — بالدعوة الوهابية ، بالاضافة الى أن الارتباط بين القبائل العربية فى شبه جزيرة قطر وفى جزر البحرين

ارتباط قربى وتعاون فى مجالات صيد اللؤلؤ والتجارة فيه وفى غيره من السلع .

وفى ظل آل ثانى اتجهت قطر فى سياستها الخارجية ـ خاصة فى عهد الشيخ محمد بن ثانى وابنه الشيخ قاسم – الى النزوع الى الاستقلال عن كل من حكومة الرياض وحكومة المنامة فى الوقت الذى أخذ فيه الصراع الانجليزى التركى يشتد حول النفوذ فى مناطق الخليج العربى ، فكان على آل ثانى اذن عمل التوازن المطلوب بين هذه القوى المختلفة سواء كانت الخليجية أو الخارجية من أجل تأكيد استقلال قطر .

ونتيجة لهذا التوازن فقد حصلت قطر بموجب اتفاقية ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م مع بريطانيا على اعتراف باستقلال قطر ، وان وجدت روابط اقتصادية جمعت القطرين العربيين ـ قطر والبحرين ـ بضمان بريطانيا ، وهو استقلال مبكر يتناسب فى شروطه مع ظروف ذلك العصر ، ويضع الأساس لارساء قواعد الأمن والاستقرار ليس فى قطر وحدها بل وفى كل الخليج العربى كله ..

كما أنه نتيجة لهذا التوازن أيضا فقد حصلت قطر بموجب الاتفاقية التركية البريطانية الموقعة بين الطرفين عام ١٩١٣ م على اعتراف القوتين المتنافستين على النفوذ فى منطقة الخليج العربى آنذاك باستقلال قطر تحت حكم آل ثانى ، ورغم أنه وقعت بعد ذلك فى نوفمبر ١٩١٦ م معاهدة الحماية البريطانية على قطر ، فان اعترافات بريطانيا فى معاهدة ١٩١٣ م مع تركيا باستقلال قطر بزعامة آل ثانى كانت نقطة كسبتها قطر وسبقت بها اعلان الاستقلال التام وانهاء معاهدة الحماية مع بريطانيا فى سبتمبر ١٩٧١ م .

وفى الصفحات التالية نسجل كيف أدى التوازن الذى عمل له الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى على الاعتراف باستقلال قطر من جانب أكبر قوتين متنافستين على النفوذ فى منطقة الخليج العربى وأعنى كلا من انجلترا وتركيا . وهو الاستقلال الذى دفعنا الى ابراز دوره ودور صانعه فى تاريخ قطر الحديث والمعاصر .

استقلال قطر ومعاهدة ١٨٦٨ م

استفاد الشيخ محمد بن ثانى من الظروف المحيطة بقطر والأحداث الحربية التى تعرضت لها منطقة الخليج ، وأعنى بها الحرب

بين القطريين من ناحية وكل من حكام البحرين وأبو ظبى من ناحية أخرى عـام ١٨٦٧ م ، فانضم الى السعوديين الذين ناصروه ، وفاوض المقيم البريطانى فى الخليج الكولونيل بيللى Billey باسم القطريين فى اجتماع عقد بمدينة الوكرة القطرية .

وقد تمت هذه المفاوضات بتدخل من الكولونيل بيللى ، وبموجب الصـلاحيات المتعلقة بالأمن البحـرى ، ومن ثم انشئت عبر هـذا التدخل أول علاقة رسمية على شكل اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثانى فى ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م ، كانت بمثابة اعتراف بريطانى بالشيخ محمد ابن ثانى حاكم يمثل قطر (١) . وقد أدخلت هذه المعاهدة قطر عضوا فى معاهدات الهدنة البحرية ، وكانت تقضى فى مجملها على الا يرتكب اهالى قطر أعمالا عدوانية فى البحر ، واعطت لقطر شخصيتها الكاملة، واعترف بعدها بآل ثانى حكاما لقطر حتى اليوم (٢) .

ومما هو جدير بالذكر ان قطر دخلت متـأخرة فى معـاهدات الهدنة البحرية عن غـيرها من امارات الخليج العـربى التى دخلت فى هذه المعاهدات منذ عام ١٨٢٠ م ، تلك المعاهدات التى التزمت فيها هذه الامارات العربية الخليجية ـ بعد معركة بريطانيا مع القواسم فى راس الخيمة عام ١٨٢٠ م ـ بنبذ الأعمال العدائية ضد بعضـها البعض أو ضد الغير فى ميـاه الخليج وقبول وسـاطة المقيم العـام البريطانى فى الخليج فى اى نزاع يتعارض مع هذه المعاهدات . وهذا التأخير فى الانضـمام لمعاهدات السلم البحرى قـد جعل لقطر وضعا متميزا حتى عن البحرين التى وقعت معاهدة مماثلة مع بريطـانيا عام ١٨٦١ م .

وقد تضمنت المعاهدة بين الشـيخ محمد بن ثانى والكولونيل بيللى على وثيقتين : الوثيقة الاولى تعهد من الشيخ محمد بعدم خرق المعاهدة البحرية ، وهـذا التعهد يتضمن خمسة بنود اهمها عـودة الشيخ محمد وبقية القبائل القطرية المتحالفة الى سكن مدينة الدوحة وتعميرها بعد أن تركوها اثناء هجوم حكام البحرين وابو ظبى عليها ، وعدم القيام بأية اعمال حربية فى مياه الخليج ، ورفع امـر أى نزاع ينشأ بين قطر واية امارة خليجية أخرى الى المقيم العام البريطانى ، وان تكون علاقة قطر بالبحرين طيبة وان يدفع الشيخ محمد بن ثانى قدرا من المال وقدره ١٥٫٠٠٠ قران (٣) لحاكم البحرين كل سـنة وذلك عن طريق المقيم العـام البريطـانى ، ووقع هذا التعهد كل من

الشيخ محمد بن ثاني والكولونيل س. لويس بيللى فى ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٥ هـ الموافق ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م (٤) .

وأما الوثيقة الثانية التى أشتملت عليها معاهدة ١٨٦٨ م بين قطر ويمثلها حاكمها الشيخ محمد بن ثاني والمقيم السياسى البريطانى العام فى الخليج العربى الكولونيل بيللى فهى عبارة عن تعهد من زعماء القباءل القطرية بدفع مبلغ ١٥٫٠٠٠ قران سنوى متضامنين وعن طريق حاكم قطر الشيخ محمد بن ثانى الذى يسلمها للمقيم العام البريطانى الذى يسلمها بدوره لحاكم البحرين من آل خليفة .

وقد نصت هذه الوثيقة على مايلى :

نقر نحن شيوخ القبائل الموقعين على هذا والمقيمين مع قبائلنا فى الأرض القطرية ونوافق على أن ندفع للشيخ على بن خليفة حاكم البحرين المبالغ المالية التى كنا ندفعها سنويا من قبل لحكام البحرين، وهذه المبالغ كلها نسلمها للشيخ محمد بن ثانى شيخ الدوحة الذى يقوم بتسليمها للمقيم العام البريطانى الذى يقوم بدوره بتسليمها لوكيل حاكم البحرين فى بوشهر وهذه المبالغ موزعة على النحو التالى حسب نصيب كل قبيلة :

* قبيلة المهاندة تدفع ١٫٧٠٠ قران .
* قبيلتى البوعينين والنعيم تدفع ١٫٥٠٠ قران .
* قبيلة سميسمة (قبيلة البوكوارة التى تسكن فى سميسمة) وتدفع ٥٠٠ قران .
* قبيلة كليب وتدفع ٥٠٠ قران .
* قبيلة السودان وتدفع ١٫٥٠٠ قران .
* محمد بن ثانى (زعيم قبائل المعاضيد والمسلم) ويدفع ويدفع ٢٫٥٠٠ قران .
* قبيلة العمامرة وتدفع ٨٠٠ قران .

الجملة ٩٠٠٠ قران

واذ ندرك نحن الشيوخ المذكورين بأن ما يطالبنا به حاكم البحرين هو ١٥٫٠٠٠ قران سنويا وليس ٩٫٠٠٠ قران المتوزعين على القبائل أعلاه ، فاننا نوافق على دفع اى مبلغ اضافى بحيث لايتجاوز مجموع

ماندفعه ۱٥٫۰۰۰ قرار والذى يجب ان يصدر به المقيم السياسى البريطانى قرارا بعد دراسة الموضوع دراسة قانونية .

وقد تحرر هذا التعهد فى ٢٥ جمادى الأول ١٢٨٥ هـ الموافق ١٣ سبتمبر ١٨٦٨ م ، أى فى اليوم التالى لتوقيع الوثيقة الأولى .

ولم يكن هذا التساهل من جانب الشيخ محمد بن ثانى حاكم قطر الا تحقيقا لهدف أكبر وهو نيل الاستقلال ، وابعاد النفوذ التركى عن شبه جزيرة قطر وهو النفوذ الذى ظهر فجأة فى الأحساء والبحرين حتى يبعد وطنه عن الصراع الأكبر بين القوتين المتنافستين انجلترا وتركيا ، وهو يدرك أن قطر لا قبل لها بهذا الصراع ، ومن الخير لها عمل التوازن بين القوتين .

ومن ثم لانعجب أن نجد بريطانيا عن طريق معاهدة ١٨٦٨ م تسهم فى تاسيس مركز مستقل لقطر عن البحرين لأول مرة فى تاريخ شبه جزيرة قطر (٦) .

ولكن انجلترا رغم توقيعها معاهدة ١٨٦٨ م مع قطر فانها لم تنجح فى فرض نفوذها كاملا بالسرعة التى نجحت فيها فى البحرين بسبب امساك الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى زمام الأمور فى شبه الجزيرة القطرية من والده الذى بلغ الثمانين من عمره ، وكان الشيخ قاسم فى الرابعة والأربعين من عمره عندما تسلم زعامة قطر عقب توقيع اتفاقية عام ١٨٦٨ م مع البريطانيين ، وقد عمل الشيخ قاسم على الاستفادة من مزايا تلك الاتفاقية والتخلص من مضارها عند أول فرصة سانحة . وقد سنحت الفرصة بحدوث غزو تركى لشبه جزيرة قطر عام ١٨٧١ م بعد توقيع الاتفاقية القطرية البريطانية لعام ١٨٦٨ م بثلاث سنوات حيث اعتبرت تركيا قطر قائمقامية عثمانية واختارت الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى قائمقام لحكم قطر .

جاء تعيين الشيخ قاسم فى منصب القائمقام لحكم قطر اعتراف من تركيا بسلطة آل ثانى على قطر ذات الكيان السياسى ، وكان البريطانيون يعترفون بموجب معاهدة ١٨٦٨ م بسلطة آل ثانى على قطر المستقلة،وهنا وجد الشيخ قاسم الفرصة سانحة لكى يحقق استقلال شبه جزيرة قطر على طريقته هو عن طريق الاستفادة من القوتين المتنافستين فى التقرب الى قطر ، وذلك بعمل توازن فى علاقة قطر بين كل من انجلترا وتركيا . وفى ظل هذا التوازن بين الدولتين الكبيرتين فى المنطقة اخذ الشيخ قاسم يعمل على جمع سكان قطر جميعهم على هدف

واحد واشاعة السلام بينهم وتوحيدهم (٧)، أى تحقيق الوحدة الوطنية القطريه ركيزة الاستقلال ٱلكامل المنشود والمحققة لاستمرار المحافظة على الاستقلال .

ولكن يبدو أن كلا من تركيا وبريطانيا لم تقبل بسياسة التوازن بين القوى التى لجأ اليها الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى فى تعامله معها ، فرغم أن بريطانيا سلمت منذ البداية بامتداد السيادة العثمانية الى بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر الا انها لم تلبث أن فطنت الى أغراض الاتراك التوسعية فى الخليج العربى فصارت تعارض فى امتداد النفوذ العثمانى الى قطر وتعمل فى نفس الوقت على تقوية علاقاتها بشيخ البحرين وساندته فى مواجهة الاخطار التى تحدق به (٨) .

وتعرض استقلال قطر الذى يحاول الشيخ قاسم صيانته لمؤامرات من قبل الانجليز والأتراك فبالنسبة للانجليز فقد انتهزوا تعاون الشيخ قاسم مع العثمانيين بقبول منصب قائمقام قطر وحرضت البحرين لاثارة المشاكل مع قطر بخصوص مسألة السيادة على مدينة الزبارة وعلى قطر بأكملها استنادا الى أن مدينة الزبارة هى الأرض التى خرج منها آل خليفة وفتحوا جزر البحرين فهى موطن أجدادهم ، وقد نسوا أن الشيخ ثانى الذى تنتسب اليه أسرة آل ثانى قد ولد فى الزبارة واشتغل بالتجارة هناك وعن طريقه وصلت تلك الأسرة الى ماوصلت اليه الان ، كما أن قطر توقفت عن دفع الأموال السنوية التى كانت تدفعها للبحرين بموجب معاهدة ١٨٦٨ م والتى كانت تنتقص من استقلال قطر الكامل ، توقف دفع هذه الأمور عقب ظهور الأتراك فى المنطقة أى عام ١٨٧٠ م (٩) .

واستطاع الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى المحافظة على استقلال قطر باستمرار تقوية علاقته بالأتراك ، ولكن الأتراك ما لبثوا أن رأوا فى رفضه لبسط سيطرتهم على قطر نزعة استقلالية منه ، ومن ثم عولوا على محاربته ، ولم تفلح الحرب التى وقعت عام ١٨٩٢ م لأن الأتراك هزموا فيها على الارض القطرية، ممادفع السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى الى الكتابة الى الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى برسالة يطلب منه تسوية الامور بين الطرفين واطلاق سراح الاسرى الاتراك والاعتذار عن أن والى البصرة محمد حافظ باشا دبر هذا الهجوم دون علم السلطان ، ومن ثم عزلة السلطان من ولاية البصرة ارضاء الشيخ قاسم، ولاشك أن هذا تعزيز لا ستقلال قطر .

ولكن اخطر نتائج هذا الصدام بين قطر وتركيا كان اتجاه الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى الى التعاون مع الانجليز الذين ابدوا استعدادهم بعد صدام الشيخ قاسم مع الاتراك لعقد معاهدة حماية مع الشيخ قاسم ولكنه رفض هذا العرض ، (١٠) وعندما عقدت بريطانيا معاهدات محلية فى الخليج لتحريم تجارة الاسلحة عام ١٨٨١ مع شاه ايران وعام ١٨٩٨ مع حاكم البحرين ، وعام ١٩٠٠ مع حاكم الكويت وعام ١٩٠٢ ١٨٩٨ مع حاكم البحرين ، وعام ١٩٠٠ مع حاكم الكويت وعام ١٩٠٢م مع شيوخ ساحل عمان ـ لم يستثن من عقد مثل هذه المعاهدات سوى قطر فى عهد الشيخ قاسم التى استطاعت أن تحتفظ بحريتها فىهذا المجال الى مابعد اندلاع الحرب العالمية الاولى ، وهذا مظهر آخر لاستقلال قطر . (١١)

الصراع التركى الانجليزى
واستقلال قطر

أثارت محاولات الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر توطيد سيطرتها فى الخليج العربى معارضة عند الحكومة البريطانية ، ورغم تعدد هذه المحاولات فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨ م) الا أنها لم تكن ذات تأثير كبير نظرا لانشغال الدولة بأمور اخرى داخل استانبول وفى اجنحة الدولة أوروبيا وأفريقيا كثورات اليونانيين وتوسع الاستعمار الفرنسى من الجزائر الى تونس عام ١٨٨١ ، والاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ م .

ولكن الدولة العثمانية عادت فى السنوات الاولى من القرن العشرين الى الاهتمام بأقطار الخليج العربى، ولعل هذا مرده فى الدرجة الاولى الى الانقلاب الذى حدث عام ١٩٠٨ م ضد السلطان عبد الحميد ، والذى تزعمه ضباط يتشيعون الى الافكار الالمانية وينتمون لما عرف بجماعة الاتحاد والترقى أو تركيا الفتاة ذات الاتجاه التعصبى باعتبار الاتراك جنسا أرقى وأعلى من بقية الاجناس الداخلة تحت السيادة العثمانية ومنها العرب ، وقامت سياسة جماعة الاتحاد والترقى بالنسبة لمنطقة الخليج على تقوية السيطرة العثمانية هناك ، وكانت خططها فى العمل تقوم على اضعاف سلطة حكام امارات الخليج وانضوائهم الى فكرة الجامعة الاسلامية التى اخذوها عن السلطان عبد الحميد ، كما تقوم على استعمال الشدة والعنف ضد القبائل

العربية الخليجية ، وارغام شيوخ المنطقة بالقوة على اعلان ولائهم للدولة العثمانية عن طريق فرض الضرائب عليهم وتجنيدهم فى الجيش العثمانى . (١٢)

وكان حماس الموظفين الاتراك فى تحقيق مخططات الحكومة العثمانية فى منطقة الخليج العربى يعنى من ناحية أخرى تجدد الصراع بين الحكومتين البريطانية والعثمانية ، على أن الخلاف بين الطرفين لم يتخذ صورة اجرائية الا فى شهر يوليو ١٩٠٨ م حينما أرسلت السلطات العثمانية فى البصرة فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة « الزخنونية » وهى جزيرة صغيرة تقع فى الجنوب الشرقى من ميناء العقير على مسافة عشر أميال من الساحل الغربى لخليج سلوى .

وعندما وصلت الفرقة العثمانية الى جزيرة «الزخنونية» قامت برفع الراية العثمانية على الجزيرة ، وازاء ذلك سارع المسئولون البريطانيون فى الخليج بالاحتجاج استنادا الى انهم رأوا فى احتلال الأتراك للجزيرة خطوة لفرض السيطرة التركية على ساحل شبه جزيرة قطر الغربى وربما على امارات الساحل العمانى المهادن . وقد اكد السفير البريطانى فى احتجاج حكومته الى الحكومة التركية بأن جزيرة الزخنونية تقع الى الجنوب من ميناء العقير الذى يعتبر الحد الأقصى للسيادة العثمانية فى الاحساء طبقا لاعتراف الحكومة البريطانية بموجب التفاهم بين الطرفين البريطانى والعثمانى على النفوذ فى الخليج، واضاف لوثر Lowther السفير البريطانى فى الآستانة فى احتجاجه الى الحكومة التركية ، بأن محاولة الدولة العثمانية التقدم فيما وراء هذه المناطق يؤدى الى تأزم الموقف بين الدولتين . (١٣)

ولكن الدولة العثمانية لم تعبأ باعتراضات الحكومة البريطانية اذا استمر والى البصرة يفرز الحامية العسكرية التركية بجزيرة الزخنونية باعتبارها أرضا عثمانية ، وانكر على القنصل البريطانى فى البصرة حقه فى ان يناقش معه هذه المشكلة رسميا أو شخصيا . وان كانت الحكومة العثمانية قد ردت على مذكرة الاحتجاج البريطانية بان وجود الجند العثمانيين فى جزيرة الزخنونية أمر ضروري لحفظ الامن بين قباعل الدواسر الذين يترددون على الجزيرة .

ولكن يبدو ان الحكومة التركية قد استجابت للضغط البريطانى، خاصة أن تركيا كانت تعانى متاعب فى البلقان ومع روسيا ، فرأى رجال الدولة العثمانية ضرورة أن تسوى الدولة مشاكلها مع بريطانيا

أملا فى الحصول على تأييد الحكومة البريطانية أزاء ماتصادفه الدولة العثمانية من مشكلات . وكان حقى باشا وزير الخارجية العثمانية على رأس القائلين بضرورة التسوية السلمية للخلافات القائمة للوصول الى اتفاق مع بريطانيا وغيرها من الدول (١٤) ، ومن ثم يبرق وكيل الوزارة لشئون الهند الى زميله وكيل وزارة الخارجية البريطانية بنص برقية نائب الملك فى الهند التى تضمنت أن الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين أبلغه بجلاء القوات العسكرية التركية من جزيرة «الزخنونية» ولم يعد هناك جند عثمانيون فى الجزيرة (١٥) .

وكان جلاء الاتراك عن جزيرة الزخنونية كسب لوجهة النظر البريطانية التى كسبت هذه الجولة فى صراعها على النفوذ مع الدولة العثمانية فى الخليج العربى وهى فى نفس الوقت كسب لقطر اذ فى هذا الجلاء أعتراف ضمنى من جانب الاتراك بوجهة النظر القائلة بأن جزيرة الزخنونية جزء من قطر التى يحمكها آل ثانى .

ولكن هل ينتهى الصراع العثمانى البريطانى فى قطر وفى الخليج عامة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تبدأ من اقتناع الطرفين بضرورة التوصل الى اتفاق يحدد مناطق النفوذ السياسى لكل منهما فى الخليج منعا للتصادم ، ومع هذا الاقتناع كانت هناك تصريحات واجراءات اعتبرت عراقيل فى سبيل التفاهم ، من ذلك ماصرح به اللورد هاردنج الحاكم العام البريطانى للهند من أن وجود العثمانيين فى الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا لان لهم — العثمانيين — تأثيرا على بعض الحكام العرب تحت ستار الجامعة الاسلامية ، ولذلك ذهب الى المطالبة باسقاط سيادتهم عن الكويت (١٦) .

وفى نفس الوقت الذى جرت فيه المفاوضات بين بريطانيا والدولة العثمانية والتى استمرت سنتين (١٩١١ — ١٩١٣ م) فقد ظهرت مواقف تفاهم ومواقف تصادم ، اذ بينما تساهل العثمانيون فى التنازل عن قطر وعن البحرين ، وموافقة بريطانيا على بقاء الكويت تحت السيادة العثمانية التى تمتد حتى ميناء العقير بالاحساء ولاتمتد أبعد منه ، وحتى بعد توقيع الاتفاقية فى ٢٩ مايو ١٩١٣ م سعت تركيا الى التمسك باحتلال شبه جزيرة قطر خلال شهر يونيو ١٩١٣ م رغم مانصت عليه الاتفاقية من اقرار تركيا بالتخلى عن قطر .

وتفصيل ذلك أن السفير البريطاني فى استانبول بعث الى السير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية في ١٦ يونيو ١٩١٣ م بأن السلطات المسئولة فى البصرة قد ابلغت السلطات العسكرية فى بغداد بانهم أرسلوا الى قطر ٧٥ جنديا على رأسهم ضابط تركى واحد يستقلون سفينة تجارية عربية تسمى «بدر» (١٧) .

وعندما ابلغت الحكومة البريطانية حكومة الهند لمتابعة موضوع نزول القوات التركية التى خرجت من البصرة الى قطر ، ردت حكومة الهند على وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٤ يونيو ١٩١٣ م ، بأن هذا الاجراء التركى مثير للاضطراب ويدعو الى القلق ومن ثم فلايمكن احتماله . (١٨) لأنه فى رأى تلك الحكومة يخالف ماتعهدت به الدولة العثمانية فى الاتفاقية التى وقعتها مع بريطانيا قبل أقل من شهر واحد .

ولعل هذه العقبات هى التى ـ الى جانب عوامل أخرى ـ كانت سببا فى عدم التصديق على المعاهدة العثمانية البريطانية رغم التوقيع عليها من ممثلى الطرفين ومايهمنا هنا هو مناقشة مانصت عليه تلك الاتفاقية من بنود قررت استقلال قطر باعتراف كل من تركيا وانجلترا اعترافا رسميا .

وقد شهد شهرى ابريل ومايو ١٩١٣ م مواقف حاسمة فى المفاوضات العثمانية البريطانية حتى تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين فى آخر شهر مايو لأن المفاوضات تناولت عديدا من موضوعات الخلاف بين البلدين منها مسألة الرسوم الجمركية ، وخط حديد بغداد ، ومناطق النفوذ فى الخليج العربى ، ومسألة شط العرب (١٩) .

وفى هذا المقام بعثت حكومة الهند الى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٧ ابريل ١٩١٣ م برسالة تعبر عن رأى حكومة الهند بشأن مشروع الاتفاق الجارى اعداده بين الحكومتين البريطانية والتركية وخاصة فيما يتعلق بتمسك العثمانيين بجزيرة الزخنونية . اذ ترى حكومة الهند أنه على الرغم من الخوف من ان اعتراف بريطانيا بالسيادة التركية على جزيرة الزخنونية والساحل ـ ساحل الاحساء ـ الواقع بين « العقير » ونقطة تواجه تلك الجزيرة قد يؤدى الى بعض الخلاف أو الاحتكاك فى المستقبل بين البريطانيين والأتراك ، فان حكومة الهند على استعداد للموافقة على مشروع الاتفاق الانجليزى التركى بما

احتواه البند المشار اليه بخصوص جزيرة الزخنونية وفى اطار الشروط التى عرضتها حكومة الهند والتى وافقت عليها جميعا الحكومة التركية (٢٠) .

وهذا يعنى تنازل بريطانيا عن شيء تمسكت به من قبل لصالح قطر وهو جزيرة الزخنونية فى سبيل اعتراف تركيا بانهاء سيادتها على قطر واستقلال قطر عن البحرين .

وقد تضمنت مذكرة الهند الى وزارة الخارجية البريطانية عدة ملاحق كان الملحق الاول عبارة عن برقية من الماركيز كرو Crewe المفاوض البريطانى موجهة الى حكومة الهند البريطانية تفيد انه بالنسبة لقطر فى مجال المفاوضات التركية البريطانية فسوف تبقى مستقلة وذات كيان سياسى ولن تتبع البحرين ؛ وذلك فى اطار ماعبرت عنه الحكومة التركية من رغبتها فى الجلاء الكامل من شبه جزيرة قطر . ويأمل الأتراك أن توافق بريطانيا على بقاء سيادتهم على ساحل الاحساء بحيث تمتد من الشمال حتى نقطة فى الجنوب تواجه جزيرة الزخنونية الراغبين فى اخضاعها أيضا لسيطرتهم (٢١) .

واحتوى الملحق الثانى على شروط حكومة الهند لاقرار اتفاق مع تركيا على الاسس السابق الاشارة اليها – واعنى انسحابها من قطر والاعتراف باستقلالها تحت حكم آل ثانى ، وعدم تبعية قطر للبحرين ، فى مقابل امتداد النفوذ التركى حتى جزيرة الزخنونية ونقطة على ساحل الاحساء تواجهها – وان حكومة الهند ترى الموافقة على الاتفاقية اذا وافق الاتراك على شروط الهند وهى :–

١ – بخصوص استقلال قطر ، فيجب ان تتخلى تركيا تماما عن كل ادعاءاتها السابقة بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية ، فى الوقت الذى تعترف فيه تركيا بأن لبريطانيا الحرية فى أن تدخل مع شعب قطر فى اتفاقيات تتعلق بمسألة تجارة الاسلحة او تأمين السلم البحرى .

٢ – انه بالنسبة لمطالب حاكم البحرين بجزيرة الزخنونية فيمكن تخليه عنها بتقديم تعويض مادى محدود له .

٣ – كفالة السماح باستمرار اقامة بعض رجال القبائل من البحرين على جزيرة الزخنونية كالعادة من أجل صيد الاسماك خلال

شهور الشتاء ، وانهم لن يخضعوا لاية مضايقات أو تفرض عليهم أية ضرائب من أى شكل .

٤ ـ بقاء جزيرتى « لبينات السفلية » و « لبينات العالية » فى حوزة حاكم البحرين . (٢٢)

وحدد الملحق الثالث مبلغ التعويض الذى يقترح منحه لحاكم البحرين فى مقابل تنازله عن مطالبته بجزيرة الزخنونية ، اذ أجاب المقيم البريطانى العام فى الخليج بأنه تم اقتراح تعويض لحاكم البحرين مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وانه لكى يكون الاقتراح مقبولا تماما من حاكم البحرين فى نظير رفع يده عن مطلبه بجزيرة الزنونية لصالح الاتراك ، فان على الاتراك بدورهم تقديم هدية مناسبة من جانبهم الى حاكم البحرين لانهاء كل دعاءاته ، وهذه الهدية لن تتجاوز المبلغ المقترح عاليه كتعويض . (٢٣) وتكون الهدية فى صورة قارب بخارى .

وأخيرا تم الاتفاق على تسوية شاملة للمشكلات التى تعترض سبيل العلاقات التركية البريطانية ، حيث وقع كل من ابراهيم حقى باشا وزير خارجية الدولة العثمانية والسير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية اتفاقيات هذه التسوية وهى تشمل ما يلى : (٢٤)

١ ـ اعلان عام تمهيدى لمشروع المعاهدة . (٢٥)

٢ ـ مشروع اتفاق يتعلق بخط حديدى فى آسيا الصغرى (٢٦) ويتكون من ١٢ مادة ..

٣ ـ مشروع اتفاق يتعلق بالخليج « الفارسى » وهو يتعلق بكل من الكويت وقطر والبحرين وأمور الخليج (٢٧) وتشكيل لجنة لتعيين الحدود وهذا الاتفاق احتوى على بنود تتعلق باستقلال قطر وهو موضوع بحثنا .

كما احتوى على اربعة ملاحق تتعلق باتفاقات بريطانية كويتية لاعوام ١٨٩٩ م و ١٩٠٠ م ، و ١٩٠٤ م ورسالة السير ادوارد جراى الى توفيق باشا رئيس وزراء تركيا فى ٢٤ اكتوبر ١٩١٣ م .

٤ ـ مشروع اتفاق يتعلق بتشكيل لجنة من أجل تحسين الملاحة فى شط العرب ، وهو يحتوى على ٢١ مادة وله ملحق . (٢٨)

وبالنسبة لقطر فقد نصت المادة رقم (١٠) والمادة رقم (١١) من مشروع

الاتفاق البريطاني العثماني بشأن الخليج على اقرار مستقبل قطر على النحو التالي : ـ

نصت المادة رقم (١٠) على أن تتنـاول الدولة العثمانية تنـازلا نهائيا عن كل ادعاء لها بالسيادة على شبه جزيرة قطر ، على أن يتولى حكم شبه الجزيرة آل ثاني حكما وراثيا وتعهدت الحكومة البريطانية بمنع حاكم البحرين من محاولة ضم قطر الى سلطته .

كما نصت المادة رقم (١١) من الاتفاق المذكور على السماح لاهل البحرين بالنزول الى جزيرة الزخنونية من أجـل صيد اللؤلؤ ، علما بأن تلك الجزيرة صارت جزءا من الاحساء التركى .

وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تلزم نفسها فى هذا الاتفاق بالاعتراف مسبقا باستقلال قطر استقلالا تاما بعد انتهاء السيادة العثمانية ، وانها أعطت لنفسها الحرية فى عقد معاهدات مع حكام قطر من آل ثانى بشأن تجارة الاسلحة أو السلم البحرى فى الخليج ، فان النص على انتهاء السيادة العثمانية على قطر اعلان باستقلال شبه الجزيرة القطرية ولم يكن الامر يستدعى تنازلا مماثلا من بريطانيا لانه لم تكن لها أية ادعاءات بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية ، هذا على الرغم من ان هذا النص على انتهاء السيادة العثمانية على قطر جاء نتيجة مفاوضات بريطانية عثمانية ولم يأت نتيجة مفاوضـات قطرية عثمانية ، وهـذا فرضته طبيعة الصراع فى الخليج الذى كان صراعا بريطانيا عثمانيا .

وازاء اتجاه الامير عبد العزيز بن سـعود بأنظـاره الى قطر بعد استيلائه على الاحساء قبل توقيع الاتفاق العثمانى البريطانى بحوالى شهرين ، فقد اتخذت السلطات البريطانية موقفا محذرا بعدم اتخاذ أى موقف يغير من الوضع القـائم ، أو خلق أى اضطراب بين الامارات العربية التى يدخل حكامها فى اتفـاقات مع الحكومة البريطانية ، بما فيها امارة قطر المستقلة تحت حكم المرحوم الشيخ قاسم آل ثانى وأبناؤه من بعده ، والتى تم الاعتراف بها من جانب كل من الحكومتين البريطانية والعثمانية ، وأن الحكومة البربطانية حريصة على اسـتمرار علاقات الصداقة التى لها جذور بعيدة فى الماضى (٢٩) .

توفى الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى فى ١٧ يوليو ١٩١٣ م الموافق لعام ١٣٣١ هـ (٣٠) فخلفه فى حكم قطر ابنه الشيخ عبد الله ، وجاء ذلك فى ظل المعاهدة العثمانية البريطانية ، وفى ظل علاقات حسنة بين

آل ثاني وآل سعود خاصة عندما تعهد الامير عبد العزيز بن سعود أمام المندوبين البريطانيين ، والمعتمد البريطاني في الكويت ، والمعتمد البريطاني في البحرين بعدم الاعتداء على قطر (٣١) .

وتحقيقا للاتفاقية البريطانية العثمانية والخاصة بانسحاب تركيا من قطر ، فقد أظهر الامير عبد العزيز آل سعود اهتماما بموضوع جلاء الاتراك عن قطر ومن ثم سعى لمقابلة المسئولين البريطانيين لبحث مستقبل قطر وبقية مناطق الخليج العربي التي سيجلوا عنها العثمانيون ، وقد أبدت حكومة الهند رغبتها الملحة في ضمان جلاء سريع للقوات التركية من قطر ، ولكن طالما انه لم يتم التصديق على الاتفاقية العثمانية البريطانية ، فانه من الصعب ممارسة ضغط على الحكومة التركية لكي تسرع في الجلاء ، وان أبدت الحكومة البريطانية تفاؤلا بأن التصديق على تلك الاتفاقية لن يتأخر طويلا (٣٢) .

واثار المقيم العام السياسي البريطاني في الخليج العربي موضوع اللقاء الذي طلب تدبيره معه الامير عبد العزيز بن سعود برسالة منه في ٢٧ سبتمبر تشير الى أن الامير سيكون على استعداد لمقابلة المقيم العام البريطاني في الاسبوع الثاني من شهر نوفمبر ، وانه تعهد بعدم مناقشة أية موضوعات أو يتخذ موقفا يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية . وفي هذا المقام فقد ألح المقيم العام على حكومته لكي تمارس ضغطا على الحكومة التركية لكي تجلي قواتها العسكرية عن الارض القطرية وانه يجب عدم الاعتماد على حسن نية السلطات العثمانية بالبصرة بخصوص جلاء الاتراك عن شبه جزيرة قطر ، وانه اذا لم تنسحب الحامية العثمانية من قطر قبل الموعد المقترح بين كل من الامير عبد العزيز بن سعود والمقيم العام البريطاني في الخليج فسوف تكون الامور في غاية الحرج والصعوبة سواء للمقيم السياسي البريطاني أو للشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني (٣٣) .

وقامت الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤ م وكانت القوات التركية ما تزال موجودة على الأرض القطرية . وكان عدد هذه القوات ٢٧٥ جنديا وضابطا ، ولم يكن بوسع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني طرد الحامية التركية دون مساعدة قوية من بريطانيا بدون اراقة الدماء ، وكانت أحوال هذه القوات سيئة ، ومن ثم انتهزت بريطانيا الفرصة وأرسلت قوة عسكرية بحرية بريطانية لاجلاء الحامية التركية عن قطر ، وذلك في ١٩ أغسطس ١٩١٥ م وطلبت بريطانيا من

الشيخ عبد الله ابلاغ الجند الأتراك بتسليم أنفسهم وأسـلحتهم ، وقد استطاع الشيخ عبد الله اقناعهم فسلموا ورحلوا الى البحرين على سفينة حربية بريطانية ، وقامت بريطانيا بعد ذلك بمصادرة أسلحتهم وذخائرهم الموجودة فى القلعة المحصنة بالدوحة وأسدل الستار على آخر وجود تركى فى قطر .

« الهوامش »

١ ـ ابراهيم ابو ناب : قطر قصة بناء دولة (ص ٧١) .

٢ ـ د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٩١٦ ـ ١٩٤٩ م) (ص ١٢٨) .

٣ ـ يذكر د. احمد ابو حاكمة فى كتابه : تاريخ شرقى الجزيرة العربية نقلا عن تقرير المستر واردن Warden ان «القران» عملة ضربت فى فارس وهى تعادل فى قيمتها الريال الحجازى .

٤ ـ د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٨٦٨ ـ ١٩١٦ م) (ص ٢١١) .

٥ ـ F. O. 424, Confidential (10376), Part X. : No. 238, Piece No. 492 : India Office, to Foreign Office, India Office, June 28, 1913. Inclosure 2 in No. 492 : Extract from « Aitchison's Treaties » 4 th edition, Vol. XII, P. 148.

٦ ـ د. جمال زكريا : الخليج العربى (١٨٤٠ ـ ١٩١٤ م) ص ١٦٠ .

٧ ـ ابراهيم ابو ناب : المرجع السابق (ص ٧٢) .

٨ ـ محمود شكرى الالوسى : تاريخ نجد (٣٩) .

٩ ـ د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٨٦٨ ـ ١٩١٦ م) (ص ٤٩) .

١٠ ـ ابراهيم ابو ناب : المرجع السابق ص ٧٣ .

١١ ـ نفس المرجع (ص ٧٤) .

١٢ ـ د. جمال زكريا : المرجع السابق (ص ٣٢٤) .

١٣ ـ F. O. 424, Confidential (9482), No. 217 : Further correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turky and Arabia, Piece No. 68 : Sir Gerad Lowther, to Sir Erward Grey Constantinople, November 20, 1908.

١٤ ـ ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية (ص ٢٠١).

١٥ ـ F. O. 424, No. 221 Futher Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia.

Piece 97 : India Office to Foreign Office, Doven November 27, 1909 Inclosure in No. 97 : Government of India to Viscount Morley (Telegraphic,). November 26, 1909.

١٦ ـ د. صلاح العقـــاد : التيـــارات السياسية فى الخليج العربى (ص ١٦٥).

١٧ ـ F. O. 424, Confidential (10376) No. 238 Ibid. Piece No. 387 : Sir Gerld Lowther to Sir Edward Grey. Constantinople June 16, 1913, (Telegraphic), No. 281.

١٨ ـ Ibid : India Office to Foreign Office. June 24, 1913, Piece No. 451.

١٩ ـ د. صلاح العقاد : المرجع السابق (١٩٤ ـ ١٩٥).

٢٠ ـ Ibid : India Office to Foreign Office, No. 52, India Office, April 17, 1913.

٢١ ـ Ibid : Enclosure I in No. 52 ; The Marquess ofCrewe to Government of India, India Office, April 7, 1913.

٢٢ ـ Ibid : Inclosure 2 inNo. 52 : Government of India to the Marquess of Crewe, April 14, 1913.

٢٣ ـ Ibid : Inclosure 3 No. 52 : Government of India to The Marquess of Crewe, April 15, 1913.

٢٤ ـ FO. O. 424, 238 : Ibid, No. 144 : sir Edward Grey to sir G. Lowther, Foreign Office, May 8 1913,

٢٥ ـ Ibid, Enclosure I in No. 144 : Draft Declaration.

٢٦ ـ Ibid, Enclosure 2 in No. 144 : Draft Convention respecting Railways in Asia Minor.

٢٧ — Ibid, Enclosure 3 in No. 144 : Draft. Convention Respecting the Persian Gulf, & C.

٢٨ — Ibid, Enclosure : in No. 144 : Draft Convention respecting the Creation of a Commission for improving Navigation in the Chatt-el-Arab.

٢٩ — F. O. 424, 240 : Ibid : Piece 39, India Office to Foreign Office, India Office, October 15, 1913.

Enclosure 2 in No. 39 : Lieutenant-Colonel Sir P. Cox to Abdul Aziz — bin — Saud. Bushire, September II, 1913.

٣٠ — د. عبد العزيز المنصور : التطور الســياسى لقطر (١٨٦٨ — ١٩١٦ م) (ص ٢٦) .

٣١ — نفس المرجع السابق (ص ١٢٠) .

٣٢ — Ibid : Piece No. 76 : India Office to Foreign Office, India Office, October 29, 1913.

٣٣ — Ibid : Inclosure in No. 76 : Gevernment of India to Marquess of Crewe, October 26, 1913.

(المصـــادر)

أولا : الوثائق غير المنشورة :

١ — F. O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Vol No. 217.

٢ — F. O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Vol No. 221.

٣ — F. O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Vol No. 238.

٤ — F. O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Vol No. 240.

ثانيا : المؤلفـــات :

١ — ابراهيم أبو ناب : (قطر قصة بناء ودولة) الدوحة بدون تاريخ

٢ — د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى — دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ — ١٩١٤) القاهرة ١٩٦٦ م .

٣ — د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العـــربى — القاهرة (١٩٧٤ م .

٤ — د. عبد العزيز المنصور : (التطور السياسى لقطر) (١٨٦٨ — ١٩١٦) الكويت (١٩٧٥ م) .

٥ — د. عبد العزيز المنصور : (التطور الســـياسى لقطر) (١٩١٦ — ١٩٤٩) . الكويت (١٩٧٩ م) .

٦ — ساطع الحصرى : البـــلاد العربية والدولة العثمـــانية (بيروت ١٩٦٠ م) .

٧ — محمود شكرى الالوسى : (تاريخ نجد) القاهرة (١٣٤٧ هـ) .